

Distr.  
LIMITED

A/AC.109/L.1795  
26 May 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ  
إعلان منح الاستقلال للبلدان  
والشعوب المستعمرة

### تقرير الفريق العامل

الرئيس: صاحب السعادة السيد رينااغي رينااغي لوهيا (بابوا غينيا الجديدة)

### المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٤ - ١	مقدمة .....
٢	٤ - ٣	أولاً - تكوين الفريق العامل وولايته .....
٣	٥	ثانياً - برنامج العمل .....
٤	٤٤ - ٦	ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات .....
ألف - تنشيط اللجنة الخاصة وفقاً للأهداف التي حددتها الجمعية العامة في خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار .....		
٣	٨ - ٦	باءً - تبسيط وتوحيد قرارات اللجنة الخاصة والوثائق الأخرى الصادرة عنها .....
جيم - استعراض أسلوب عمل اللجنة وجدول أعمالها وقائمة الأقاليم التي تنظر فيها .....		
٦	١٨-١٦	دال - التعاون من قبل الدول القائمة بالإدارة .....
٨	٢٢-١٩	نداء إلى الدول القائمة بالإدارة للمشاركة في أعمال اللجنة الخاصة .....
		<u>المرفق</u>

## مقدمة

١ - في الجلسة ١٤١٣ التي عقدها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ٥ آذار/مارس ١٩٩٣، قررت اللجنة إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية له نفس التكوين والولاية اللذين كانا للفريق العامل لسنة ١٩٩٢.

٢ - وكما حدث بالنسبة للفريق العامل لسنة ١٩٩٢، أنيطت بالفريق الجديد مسؤولية استعراض أعمال اللجنة الخاصة وتقديم توصيات عن كيفية زيادة كفائتها في أداء أعمالها في ضوء التطورات الحاصلة في الآونة الأخيرة وفي ضوء ما اكتسبته من خبرات في الأعمال التي اضطلعت بها في غضون عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، وعلى أساس المقتراحات التي قدمت في اللجنة الرابعة والجلسات العامة للجمعية العامة في الدورة السابعة والأربعين. وفي هذا المقام، استمع الفريق العامل إلى آراء متعارضة من المشاركين بشأن ضرورة الوصول إلى سبل ووسائل تعزيز كفاءة اللجنة وفعاليتها وزيادة وتشجيع التعاون من جانب الدول القائمة بالإدارة. واتفق جميع المشاركين مع الرأي القائل بأن مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتنفيذ خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار وأهدافها لا بد أن تتبوأ المكانة الأولى في أنشطة اللجنة الخاصة، وألا يسبقها في ذلك أي شيء آخر.

### أولاً - تكوين الفريق العامل وولايته

٣ - تشكل الفريق العامل من كل أعضاء اللجنة الخاصة، وفتح باب عضويته لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد شجعت الدول القائمة بالإدارة، على وجه الخصوص، وممثلية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على المشاركة في الفريق.

٤ - وأننيطت بالفريق العامل ولاية استعراض القضايا التالية:

(أ) تنشيط اللجنة الخاصة وفقاً للأهداف التي حددتها الجمعية العامة في خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار؛

(ب) تبسيط وتوحيد قرارات اللجنة الخاصة والوثائق الأخرى الصادرة عنها بما في ذلك لهجتها؛

(ج) استعراض أسلوب عمل اللجنة وجدول أعمالها وقائمة أقاليمها التي تنظر فيها؛

(د) التعاون مع الدول القائمة بالإدارة، مع مراعاة البيان الذي أدلّى به الأمين العام في الجلسة التنظيمية للجنة المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣ (A/AC.109/PV.1412)، والقيام في هذا الشأن بما يلي:

١٠ تحديد أفضل وسيلة لتأمين المشاركة التامة من جانب هذه الدول في عمل اللجنة؛

٢٠ تحديد الوسيلة التي يمكن بها إعادة الممارسة المتمثلة في إيقاد البعثات الزائرة بانتظام، وهي العملية التي تتعلق عليها اللجنة أهمية قصوى كوسيلة للحصول على معلومات مباشرة عن حالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وسائر الأقاليم الأخرى الداخلة في حدود ولاية اللجنة؛

٣٠ تحديد الطريقة التي تكفل قيام الدول القائمة بالأدارة بتقديم معلومات دورية ومستكملة في التوقيت المناسب إلى اللجنة عن الأقاليم الخاضعة لادارتها، وفقاً للمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة؛

٤٠ النظر في القضية ذات الصلة المتعلقة بكيفية زيادة مشاركة ممثل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وسائر الأقاليم الداخلة في حدود ولاية اللجنة في أعمالها.

#### ثانيا - برامج العمل

٥ - عقد الفريق العامل ما مجموعه سبع جلسات في الفترة من ١١ آذار/مارس إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣ وشارك ممثلو بعض الدول القائمة بالأدارة في مداولات الفريق العامل.

#### ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - تنسيط اللجنة الخاصة وفقاً للأهداف التي حددتها الجمعية العامة في خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار

٦ - نظر الفريق العامل باهتمام بالغ في مسألة تنسيط الأعمال التي تضطلع بها اللجنة الخاصة ويرى أن الحلقات الدراسية الإقليمية التي تعقد في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ كانت، وما زالت وسيلة لتحقيق هذه الغاية. ويعرب الفريق العامل عن تقديره لحكومة بابوا غينيا الجديدة للدعوة التي قدمتها لاستضافة الحلقة الدراسية لمنطقة المحيط الهادئ لعام ١٩٩٣ في بورت مورسيبي ويعرب عن اقتناعه بأن نتائجها ستشكل إسهاماً قيماً في تنفيذ أهداف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، ويرى أنه ينبغي لللجنة الخاصة أثناء تحديد أنشطتها المقبلة، أن تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب الآراء التي يعرب عنها في هذه الحلقة الدراسية، وتوصياتها. وتوصي اللجنة الخاصة بتنظيم حلقة دراسية في المقر في عام ١٩٩٤، يحضرها ممثلون من جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بصرف النظر عن موقعها. وبالتالي ينبغي تأجيل الحلقتين الدراسيتين المقرر عقدهما في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالي ، كل لمدة عام واحد.

٧ - ويعتقد الفريق العامل أن الاحتفال في عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة سيتيح فرصة فريدة لإجراء استعراض منتصف مدة لخطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، باعتبار أن إنتهاء الاستعمار كان من أنجح الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة على مدار السنين، على أن تراعي في الاستعراض على النحو الواجب التوصيات والنتائج التي تسفر عنها الحلقة الدراسية لعام ١٩٩٤ التي ستعقد في المقر. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقترح الفريق العامل إدراج بند بهذا الشأن في برنامج عمل الدورة الموضوعية للجنة الخاصة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وفي هذا المقام، يوصي بأن تكلف اللجنة الخاصة رئيسها بإجراء التنسيق الضروري مع رئيس اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بتحديد السبل والوسائل التي يمكن من خلالها للجنة الخاصة أن تشارك على نحو فعال في الاحتفالات وأعمالها التحضيرية.

٨ - ويرى الفريق العامل كذلك أن تكثيف نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في ميدان إنتهاء الاستعمار ينبغي أن يكون جزءاً من أحد الجهود الرامية إلى تنشيط اللجنة. ويلاحظ الفريق العامل أن شعوب الأقاليم غير ملمة بشكل واف بالأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتصل بأوضاع هذه الشعوب. ويوصي الفريق العامل بأن تقوم إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة باتخاذ التدابير المناسبة لإنشاء قنوات اتصال تعمل في اتجاهين، بين الأقاليم المعنية والأمم المتحدة، أو السعي إلى تعزيز القائم منها. ولتحقيق ذلك يوصي اللجنة بأن تكلف رئيسها بالقيام بأعمال التنسيق الازمة مع رئيس لجنة الإعلام وإدارة شؤون الإعلام.

#### باء - تبسيط وتوحيد قرارات اللجنة الخاصة والوثائق الأخرى الصادرة عنها

٩ - يرى الفريق العامل أن هذا البند يغطي بشكل عام مسائل من قبيل توحيد القرارات؛ ومسألة الفصل العنصري، والممارسة المتمثلة في توجيه الإهانات وبنود الأعمال المتعلقة بأنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها، والترتيبات والمنشآت العسكرية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وسائر الأقاليم الداخلة في حدود ولاية اللجنة، ولهمة القرارات.

#### ١ - توحيد القرارات

١٠ - يرى الفريق العامل أن القرار الموحد الشامل لعشرة أقاليم الذي دأبت اللجنة الخاصة والجمعية العامة على اتخاذها منذ سنة ١٩٩١ يمثل خطوة ايجابية وتطلعية. وفي معرض تقييم الفريق العامل للمناقشات التي جرت داخل اللجنة الرابعة أثناء الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، أعرب عن أهمية التعاون من جانب جميع الدول المعنية القائمة بالادارة. وفي الوقت الذي يرى فيه أن تواصل اللجنة الخاصة في سنة ١٩٩٣ الممارسة المتمثلة في إعداد قرار موحد بشأن ١٠ أقاليم، يوصي بالقيام لدى إعداد النص الموحد بإجراء مشاورات مكثفة مع الدول المعنية القائمة بالادارة وممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، كلما

أمكن. ويرى الفريق العامل أنه ينبغي للجنة الخاصة حث جميع الدول القائمة بالادارة على التعاون الكامل في هذا الشأن.

## ٢ - مسألة الفصل العنصري

١١ - نظر الفريق العامل مطولا في هذه المسألة في سنتي ١٩٩١ و ١٩٩٢، واتفق على أن يناقشها في إطار القرار ذي الصلة الذي تصدره اللجنة الخاصة والذي تملّي الظروف السائدة اللهجة التي يصاغ بها. ودرس الفريق العامل بدقة التطورات الجديدة الحاصلة والتقدم المحرز في جنوب افريقيا فيما يتعلق بإقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية. وفي هذا السياق، يلاحظ حدوث بعض التطورات في هذا البلد. ويوصي اللجنة الخاصة بالاستمرار في متابعة الحالة الحاصلة فيه عن كثب بغية إعداد استنتاجات وتوصيات مناسبة تأخذ بعين الاعتبار الظروف السائدة. وتنتمي مع الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجها الدمرة في الجنوب الافريقي<sup>(٢)</sup>.

٣ - أنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها،  
التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان  
والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت  
السيطرة الاستعمارية، والجهود الرامية إلى القضاء  
على الاستعمار، والفصل العنصري والتمييز  
العنصري في الجنوب الافريقي

١٢ - بناء على التوصيات التي أصدرها الفريق العامل في سنة ١٩٩٢، عدلّت اللجنة الخاصة عنوان البند لكي تأخذ بعين الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والأقاليم على حد سواء. ويوصي الفريق العامل بأن تجري اللجنة الخاصة مزيدا من الاستعراض المتعمق لعنوان البند ومضمونه على أساس ما جاء بالفقرة ١١ أعلاه.

١٣ - وفي سنة ١٩٩٢ أدخلت تعديلات جوهرية على مشروع المقرر الذي اعتمدته اللجنة الخاصة عن الأنشطة والترتيبيات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الخاضعة لإدارتها والتي قد تكون من عوائق تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة<sup>(٣)</sup>. وفقا للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء، وبغية تقليل درجة الاختلاف بشأن هذه المسألة. ويقترح الفريق العامل أن تقوم اللجنة الخاصة باستعراض توصيته الثانية كسبا لأوسع تأييد ممكن فيما بين أعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة.

## ٤ - الممارسة المتمثلة في توجيه الإهانات

١٤ - يلاحظ الفريق العامل أن اللجنة الخاصة أزالت الممارسة المتمثلة في توجيه الإهانات من قراراتها لعام ١٩٩٢، ويوصي اللجنة بالاستمرار في تجنب هذه الممارسة بقدر الامكان.

- ٥ - اللهجـة المستخدمة في صياغـة قـرارات اللـجنة  
الخـاصـة وـسـائـر مـقـرـراتـها

- يلاحظ الفريق العامل أنه بالرغم من إحراز تقدم ملموس منذ سنة ١٩٩٠ فيما يتعلق بلهجة القرارات وأو المقررات التي تقتربها اللجنة الخاصة، فهو يرى أن ثمة مجالاً لزيادة التجويد في هذا الخصوص. وقد ترحب اللجنة الخاصة في استعراض القرارات/المقررات المعنية من أجل إدخال ما يلزم من تعديلات على نصوصها بغية عرضها للنظر في دورتها الصيفية، مع حرصها في الوقت ذاته على صون قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة منحه وروحا.

**جيم - استعراض أسلوب عمل اللجنة وجدول أعمالها**  
**وقائمة الأقاليم التي تنظر فيها**

١٦ - يوصي الفريق العامل بالنسبة لإقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية الذي تنظر فيه اللجنة الخاصة كل سنة، فإن الفريق العامل يضع في اعتباره اعتزام حكومة بابوا إجراء استفتاء في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ على اتفاق الارتباط الحر، يوصي اللجنة الخاصة أن تعلق النظر في إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية حتى سنة ١٩٩٤.

- ١٧ - وفيما يتعلق ببورتوريكو، يلاحظ الفريق العامل أنه ما فتئت تجرى مناقشة سنوية في اللجنة الخاصة بشأن مسألة بورتوريكو، بما في ذلك جلسة استماع للمنظمات المعنية بالمسألة، واتخاذ القرار في أعقاب جلسة الاستماع. وفيما يتعلق بإرتجاء المناقشة والمقرر المتعلقين بهذا البند في عام ١٩٩٢، يوصي الفريق العامل بمواصلة التأجيل حتى سنة ١٩٩٤، رهنا بنتائج المشاورات الجارية بشأن هذه المسألة بين الأطراف المعنية والتي يمكن أن تساهم في التوصل إلى حل اجرائي للمسألة. ويقترح الفريق على اللجنة الخاصة أيضاً أن تعطى الاهتمام الواجب لطلبات عقد جلسات استماع وفقاً لممارستها المعتادة.

- ١٨ - ومع مراعاة الموافقة العامة التي منحتها الجمعية العامة للجنة الخاصة بشأن مواصلة تمثيلها في الحلقات الدراسية والاجتماعات والمشاورات والمؤتمرات التي تنظمها هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان إنهاء الاستعمار، يوصي الفريق العامل بالابقاء على الممارسة المتمثلة في إجراء مشاورات مع أعضاء اللجنة الخاصة قبل قبول أي دعوات لحضور هذه الاجتماعات.

## دال - التعاون من قبل الدول القائمة بالادارة

١٩ - يقر الفريق العامل بالجهد الجدير بالثناء والذي بذلتة اللجنة الخاصة من أجل زيادة مشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أنشطتها، بما في ذلك موافقتها على المبادئ التوجيهية لتمويل هذه المشاركة. وفي هذا الصدد، يؤكد الفريق العامل مجدداً أهمية تأمين حضور هؤلاء الممثليين في أنشطة اللجنة الخاصة، وفقاً للآراء التي أعرب عنها في تقريره لسنة ١٩٩٢، ويوصي اللجنة الخاصة بتكييف أنشطتها في هذا الخصوص بما يتتفق مع المبادئ التوجيهية.

٢٠ - وإذا يضع الفريق العامل في اعتباره ما يراه أعضاء اللجنة الخاصة من أن تعاون جميع الدول القائمة بالادارة أمر ضروري من أجل الوفاء بولاية اللجنة، فإنه يوافق على أن يقوم، بالتشاور مع الدول القائمة بالادارة، بإجراء استعراض متعمق لجميع المسائل التي مازالت تشكل عقبة أمام تعاون الدول القائمة بالادارة وأن يقدم إلى اللجنة توصيات ملائمة في هذا الشأن.

٢١ - وفيما يتعلق بمسألة البعثات الزائرة، ينبغي للجنة حيثما ترى أن إيفاد الأمم المتحدة لبعثة زائرة قد يكون ضرورياً ومرغوباً فيه من جانب حكومةإقليم أو سلطة مناسبة أخرى، أن توجه طلباً إلى الدولة المعنية القائمة بالادارة للنظر في توجيهه دعوة إلى الأمم المتحدة لزيارة الإقليم. فإن توصل إلى اتفاق بشأن إرسال بعثة زائرة، يجري التشاور بين أعضاء اللجنة كالعادة بشأن تشكيل هذه البعثة.

٢٢ - ويحيط الفريق العامل علماً بالنداء الذي اعتمدته اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة (انظر مرفق هذا التقرير) بشأن مسألة التعاون من قبل الدول القائمة بالادارة، ويوافق على الاقتراح الداعي إلى قيام اللجنة الخاصة باعتماده.

### الحواشي

(١) المرفق. A/46/634/Rev.1

(٢) قرار الجمعية العامة دإ-٦/١٦، المرفق.

(٣) المرجع نفسه، القرار ١٥١٤ (د - ١٥).

## المرفق

### نداء إلى الدول القائمة بالادارة للمشاركة في أعمال اللجنة الخاصة

#### إن اللجنة الخاصة

وقد لاحظت أن بعض الدول القائمة بالادارة ما زالت تتغيب عن حضور الجلسات التي تعقدها اللجنة الخاصة، والجلسات التي تعقدها لجنتها الفرعية وفريقيها العامل،

وبغية قيام اللجنة بالنظر بموضوعية في حالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تكرر تأكيد رغبتها في تشجيع إجراء حوار متعدد بين الدول القائمة بالادارة في إطار ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، لا سيما القرارات ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والقرار ٢٢٧٤ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ والمتعلق بإعلان العقد الدولي للقضاء على الاستعمار،

تحث وفود الدول القائمة بالادارة التي لا تشارك في أعمالها، أو في أعمال لجنتها الفرعية وفريقيها العامل أن تعيد النظر في موقفها في هذا الشأن، وأن تقدم من جانبها الإسهام الواجب من أجل بلوغ الأهداف النبيلة التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها في مجال إنهاء الاستعمار.

وترحب بحضور ممثلي الدول القائمة بالادارة التي تشارك في جلسات اللجنة الخاصة، وفريقيها العامل وجلسات اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة وتعرب عن تقديرها لما يقدمه هؤلاء الممثلون من تعاون عظيم الفائد.

— — — — —